هذا هو الصواب وقد اغفلوه انتهى قال التفتازاني في حواشي الكشاف
ومما يجب التنبه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان او كاين فهو
من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة
والا لكان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقدير
وفي المغني الاصل ان يقدر الحدث ويقدما على الجار والمجرور
كسائر العوامل مع معمولاتها وقد تعرض ما يقتضي ترجيح تقديره
موخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف
هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار
زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره
موخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
انتهى والفعل مع فاعله ولو حكما فيشمل الفعل مع نائب فاعله
ولو قال الفعل وفاعله لكان اولى لان الواقع خبرا المجموع الفعل
وفاعله لا الفعل مصحوبا بفاعله والمختار ان المفعول من جملة
الخبر لان المقصود الاخبار بالمجموع لا بالجملة وحدها وان كان
المشهور عند النحاة ان الخبر هو الجملة وحدها والمبتدا مع خبره
مفردا كان او غيره ولو قال والمبتدا او خبره لكان اولى لمثل ما تقدم
ويسمى الفعل مع فاعله جملة فعلية والمبتدا مع خبره جملة اسمية
ويندرج في ذلك الجملة الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد
ان اباه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بان المكسورة
وما عملت فيه خبر المبتدا والمصدرة باسم شرط غير معمول لفعله
نحو زيد من يكرمني اكرمه ويندرج فيه ايضا الفعلية المصدرة
بحرف شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقم اقم معه وزيد ايهم يضرب
اضرب والمصدرة بمعمول فعلها نحو زيد عمرا اضرب او يضرب
او بحرف تنفيس وخالف في الاخيرين بعض المتاخرين
وقضية اطلاقه انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية او

الثانية

الثانية حتى يصح نحو زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه
من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره قال في
التسهيل ولا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا قسمية
خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا
لابن السراج وفي الرضي وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب
من الخبر لتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين
لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
وهو وهم وانما اوتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدا وليس
خبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شيا في قولك ازيد عندك ليكون الظرف
خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب ويدل على جواز كونها
طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز
الرفع في نحو اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية
نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا مانع انتهى ويفرق
بين ما هنا وقول ابن مالك في النعت
وامنع هنا ايقاع ذات الطلب * وان اتت فالقول اضمر تصب
بان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم
له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبله ولا يجوز الاخبار بجملة
ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن او بل او حتى وفي
بعض الحواشي فاذا كانت فعلية فهل يصح ان يكون فاعلها بعض
المبتدا او مفعولها الاخر فيقال زيد وهند يضربها او وجه
المنع انه لا يتحول الى وصف يكون خبرا عنهما لو قلت زيد وهند
ضاربها كان الخبر مفردا والمخبر عنه متعددا او اختلف في زيد
والزيدان ضاربهما فقيل يمتنع لهذا او قيل يجوز حملا على معنى يتشاركان
بان قال حذف العاطف صحت المسئلة باجماع لان الخبر عن واحد

Copyright © King Saud University